موقع المكون الاجتماعي
من التنمية الشاملة

إعداد

د. محمد محمود الإمام

مقدمة

شهد العالم اهتماما متزايدا بالبعد الاجتماعي في إدارة شؤون المجتمع وتوجيه مساره التنموي. وكان من أبرز معالم هذا الاهتمام تخصيص مؤتمر قمة عالمية للتنمية الاجتماعية، عقد في كوبنهاجن في الفترة 6-1995/3/12. وتزامن ذلك مع توالي التأكيدات من جانب المسئولين عن الجماعة الأوروبية على أن مجرد إقامة سوق مشتركة أو موحدة لم يكن قادرا على القضاء على التباينات الإقليمية أو على مواجهة التصاعد المستمر في معدلات البطالة وما صاحبها من مشاكل اجتماعية. وسواء في أوروبا أو الولايات المتحدة ترددت المناداة باتباع طريق ثالث تجتمع فيه العدالة الاجتماعية مع الكفاءة الاقتصادية، ضمن إطار سياسي تسود فيه الديموقراطية. وتزعّم البنك الدولي حركة ترددت أصداؤها في مختلف بقاع العالم تنادي بمحاربة الفقر في كل مكان، في الدول المتقدمة تماما كما في الدول النامية. بل إن الصدمات التي توالت على دول حديثة العهد بالتقدم الذي قربها من مصاف الدول المتقدمة أوضحت بجلاء أن التقدم الاقتصادي المجرد ربما كان أفدح ثمنا وأكثر عبئا من التخلف ذاته، بسبب افتقاده الرؤية الاجتماعية ومحورها الإنسان الذي هو مقصد التنمية البشرية التي حظيت باهتمام كبير منذ مطلع التسعينات. وتأكد هذا المعنى عندما أفسح الحديث عن برامج التكيف والإصلاح الاقتصادي مكانا للبعد الاجتماعي الذي ظهر أنه ضحية للنظرة الاقتصادوية المجردة.

ورغم أن التيار الذي ساد الفكر العالمي وتجلي في موضوعات قمة التنمية الاجتماعية من تركيز على ما يعتبر من المشاكل التي تتعين مواجهتها، كالفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي، بدا كما لو كان يحدد مفهوما للتنمية الاجتماعية يقوم بمعالجة أمراض المجتمع، فإن الشواهد سالفة الذكر تقوم دليلا دامغا على أن المقصود بها يتجاوز هذا الاجتزاء في مشاكل تعالج بوسائل تسكينية، ليستوعب في حقيقته مجمل العملية التنموية. ومن ثم فإن المعنى الذي بدأ يسود الأدبيات هو أن التنمية لا تستحق إسمها إلا إذا تضمنت بعدا اجتماعيا، تقف فيه عناصر الكفاءة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية على قدم المساواة مع الكفاءة الاقتصادية والجدوى الاقتصادية. ولا يستقيم هذا إلا بالحديث عن "**مكون اجتماعي**" للتنمية، وليس عن تنمية اجتماعية كأمر قائم بذاته يأتي في مرتبة ثانية أو مصاحبة للتنمية الاقتصادية. ويقود هذا إلى ارتقاء النظرة إليه من مجرد كونه **رعاية اجتماعية** تعالج مآخذ نظام يستمد كيانه من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية، إلى **رفاهة مجتمعية** تعني حياة أفضل للبشر، كل البشر. ولا يتسنى ذلك إلا من خلال تنظيم مجتمعي يحقق الكفاءة بجميع أبعادها المجتمعية، بما فيها

كفاءة اجتماعية تقيس فاعلية ووجاهة التنظيم المجتمعي، الذي يشغل الاهتمام قبل تحديث البنيان الاقتصادي. ولذلك سوف نبدأ دراستنا ببيان الحاجة إلى تصويب أمرين؛ أولهما مفهوم التنمية كما اعتمدته التجارب العملية التي انتهت إلى حاجة إلى إصلاح اقتصادي؛ والثاني هو مدى القصور في المفاهيم السائدة في تناول البعد الاجتماعي، وبالتالي في المناهج المتبعة إزاءها. ومن ثم نسعى إلى طرح مفهوم يمثل منهجا متكاملا للتنمية، وموقع البعد الاجتماعي منه.

قصور المدخل الاقتصادي للتنمية

اعتمدت معظم نماذج التنمية على منطق التحليل الاقتصادي الكلاسيكي الذي يرتّب **عملية التوزيع على عملية الإنتاج**، بدعوى أن تعظيم الإنتاج في ظل الموارد المحدودة يعطي أفضل ناتج يستطيع المجتمع الحصول عليه، ومن ثم فإن في تعظيم الناتج تعظيمٌ لما يجري توزيعه، وبالتالي تعظيم للأنصبة منه جميعا. ويعني هذا وضع البعد الاجتماعي في المقام الثاني بعد الاعتبار الاقتصادي، وهو ما يتضح في كل من الدول المتقدمة والنامية، وفي التنمية أو الإدارة: فالتركيز على تطبيق التكنولوجيات الحديثة لتحقيق النمو الاقتصادي أدى إلى ظاهرة **النمو دون توظيف** jobless growth، وهو ما يعني تفاقم معدلات البطالة واشتداد التباين في توزيع للدخل وانتشار الفقر. فإذا صاحب ذلك حرص على تفادي العجز في الموازنة العامة، فإن دور الدولة في إعادة التوزيع يتراجع عادة بسبب نقص المخصصات. ومن هنا كان حرص أنصار الطريق الثالث على أن يشارك المتضررون من سوء التوزيع ومن البطالة في تصحيح أوضاعهم. من جهة أخرى فإن المنهج الاقتصادي الذي أخذت به معظم الدول النامية أدى إلى تنامي ظاهرة الفقر المطلق نظرا لعدم تحقق تساقط trickling-down effect لثمار التنمية. وشهدت السبعينات محاولة الأخذ بمناهج بديلة تقوم على إشباع **الحاجات الأساسية** لجميع فئات الشعب، وهو ما يتطلب اهتماما بالقطاعات ذات المنتجات غير الاتجارية non-tradables، إلى جانب ما يوجه إلى القطاعات الاتجارية الموجهة للتبادل الدولي. بل إن البنك الدولي أجرى دراسة أثبتت أن إعادة التوزيع تعزز التنمية ولا تتعارض معها. غير أن الفكر السائد حاليا يدعو إلى اعتماد أمور ثلاثة هي:

- **الربح الفردي** كوازع أساسي للنشاط الاقتصادي في إطار أسواق حرة.
- انفتاح على العالم الخارجي يتجلى في أمرين، أولهما فتح الحدود أمام حركة **رأس المال الأجنبي** دخولا وخروجا، مع تهيئة المناخ الاستثماري الذي يرضيه.
- أما الآخر فهو توجيه النشاط الاقتصادي أساسا إلى القطاعات الاتجارية المنشغلة **بالتصدير**.

وعندما يجري الالتجاء إلى التكامل الإقليمي أملا في اتساع القاعدة الإنتاجية مع اتساع السوق، فإن عملية إعادة التوزيع تنتقل من المستوى القطري إلى المستوى الإقليمي. وكما أشرنا من قبل فإنه مع تزايد خطى الجماعة الأوروبية نحو الاتحاد الاقتصادي والنقدي تزايد الإدراك بأن السوق أدى غالبا إلى استقطاب محاور النمو، وكانت هناك ضرورة لتحمل الجماعة مسئولية التقارب الإقليمي والاجتماعي بدلا من تركها لجهود قطرية منفردة. ويعتبر هذا مؤشرا على أن تحقيق مزيد من الاندماج في الإطار الاقتصادي الخارجي لا يغني عن النهوض بالأبعاد الإقليمية والاجتماعية، خاصة في غيبة إعادة التوزيع على النطاق العالمي.

المداخل الشائعة للبعد الاجتماعي

تشير الأدبيات والتجارب العملية، بما فيها التجربة المصرية، إلى تفاوت النظرة إلى الدور الذي يلعبه البعد الاجتماعي في إدارة شؤون الدولة، وفي التنمية بصيغها المختلفة. ويمكن تمييز أربعة مداخل:

(1) يعتمد **المدخل التقليدي** على **مفهوم إشكالي**، حيث ينصب على مشاكل problems محددة تهدد أمن المجتمع، وتضعف من مستوى الرفاهية، التي هي من مؤشرات سلامة النظام القائم في الدولة ومن الأدلة على كفاءته، وعلى قدرته على التعامل مع الآفات الاجتماعية التي تعتبر من معالم التخلف. ويتخذ هذا المدخل إحدى صيغتين: الأولى تعبر عن **ظواهر** issues تصيب المجتمع. ومن أمثلتها إعلانات الحكومة المصرية منذ أمد طويل عزمها على مكافحة "الفقر والجهل والمرض". ومن الأمثلة أيضا القضايا التي ركزت عليها قمة 1995 للتنمية الاجتماعي، وهي **الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي**، كقضايا تشكل قاسما مشتركا بين مختلف دول العالم على تفاوت نظمها ومستويات نموها. أما الثانية فتعنى بأوضاع وقضايا **فئات** groups بعينها، لا تطالها التنمية على النحو المرجو، إما بسبب طبيعتها الجسمانية أو نتيجة ممارسات اجتماعية خاطئة، أو بسبب قصور في استراتيجيات التنمية المطبقة. وقد امتد الاهتمام العالمي من المرأة والأطفال إلى قضايا الشباب والشيوخ، وكذلك المعوقين والمهاجرين والأقليات. وفي هذا السياق يأتي ما يسمى "الآثار الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي" كما لو كانت قضايا تعالج منفردة دون المساس بالسياسات التي أفضت إليها.

(2) المدخل الثاني هو **المدخل القطاعي** sectorial، حيث يولى اهتمام خاص بقطاعات الخدمات الاجتماعية. ورغم وجاهة هذه النظرة، إلا أنها تغمط العمل الاجتماعي حقه، بإخضاعه لمعايير الجدوى والكفاءة الاقتصادية التي تغلب على عمليات صياغة الأهداف القطاعية والبرامج والمشاريع المتعلقة بها. كما أن النظرة القطاعية تميل إلى التقليل من شأن الأهداف العامة، خاصة مع تركيزها على تقويم نتائج المشروعات والبرامج القطاعية دون تقدير لتشابك آثارها غير المباشرة، كما تتفاوت فيها النظرة إلى أهمية القطاعات الاجتماعية المختلفة.

(3) المدخل الثالث وهو **المدخل الإقليمي** regional ينطلق عادة من منظور اجتماعي، ولكنه قد يفضي إلى مشروعات تنتمي إلى نشاطات مختلفة، تلعب فيها استثمارات اقتصادية من نوع معين دورا هاما. ويشمل ذلك المناطق الأقل تقدما، أو التي تصاب بركود في أنشطة رئيسية فيها، أو التي تعتمد على قطاعات منخفضة الدخل بشكل عام، كالمناطق الريفية والمناطق النائية. وهنا أيضا ينظر إلى معالجة القضايا الإقليمية كنوع من تصحيح آثار سياسات تنموية قاصرة أو أساليب خاطئة لإدارة شؤون المجتمع، مصدره الخوف مما يتهدد المجتمع من دواعي عدم الاستقرار ، كما كان الحال بالنسبة لإهمال مناطق في جنوب الوادي في خطط التنمية.

(4) المدخل الرابع وهو **المدخل الحياتي** livelihood، وهو ينطلق من نظرة إلى الحياة الإنسانية بمختلف جوانبها، ويعمد إلى تطويرها على نحو يزيد بصورة مستمرة من رفاهية المواطنين، ويقلل بالتالي من فرص تعرض المجتمع لأي من المشاكل المشار إليها أعلاه. وهو يجمع المفاهيم السابقة ويتجاوزها إلى استهداف إحداث نهضة في مختلف أوجه الحياة، لا تتوقف عند مجرد رفع المستوى المادي للمعيشة، وتمكين المواطنين من الحصول على مزيد من السلع والخدمات، بل ترمي إلى تمتعهم بنوعية أفضل للحياة بمختلف أوجهها، وتحقيق أقصى قدر من التكافؤ داخل المجتمع كله بأفراده وأقاليمه.

والواقع أنه باستثناء **دولة الرفاهة** welfare state، التي تشمل جميع فئات المجتمع وأقاليمه ودون انتظار لظهور مشاكل قد يصعب علاجها، فإن غالبية التجارب العملية قنعت باتباع واحد أو أكثر من المداخل الثلاث الأولى التي تندرج تحت مفهوم "**الرعاية الاجتماعية**". وتقتضي المعالجة السليمة للبعد الاجتماعي الأخذ بالمنهج الأخير، مع تجاوز حدود دولة الرفاهة التي تنطوي على نوع من التصحيح لأوضاع يعجز عنه السوق، إلى المنهج الارتقائي الذي نتناوله في القسم لتالي.

مناهج التعامل مع البعد الاجتماعي

إذا تحدد الموقف من المدخل الذي تجري مقاربة البعد الاجتماعي بواسطته، فإن التعامل معه يمكن أن يختلف من حيث الأسلوب ومن حيث مدى شمول النواحي الاجتماعية.

(أولا) فمن حيث **أسلوب التعامل** يجري التمييز بين ثلاثة مناهج:

(1/1) المنهج الأول أو البَعدي a posteriori هو **منهج علاجي** curative يتلمس وضع حلول للمشاكل بعد حدوثها. وتتوقف كفاءته على سرعة الاستجابة وقوة التدخل في مراحل مبكرة قبل استفحال المشاكل وارتفاع تكلفة علاجها. فإذا كان مرجع المشاكل تجاهل البعد الاجتماعي عند صياغة قرارات في مجالات أخرى مثل المجالات الاقتصادية، كالإصلاح الاقتصادي، فقد تتضح أن كلفة العلاج تفوق المنافع المرجوة من القرار الذي تسبب في المشاكل، سواء بسبب مضمونه أو الأسلوب الذي اتخذ به، كما حدث في 18 و 19 يناير 1977. من جهة أخرى، كما في البيئة، يجب أن يتحمل تكلفة الإصلاح المتسبب في الإضرار بالجوانب الاجتماعية.

(2/1) المنهج الثاني أو القبلي a priori **منهج وقائي** ، يسعى إلى التعرف على المشاكل قبل وقوعها، والاستجابة المبكرة لما قد تتعرض له الدولة من صراعات اجتماعية، وإعطاء أولوية لتخفيف التوترات الاجتماعية. ويتطلب حسن الإعداد له أمرين: الأول اتخاذ عدد من الإجراءات الكفيلة بالتنبيه إلى المشاكل وإلى احتمالات تطورها. ويعني هذا حصر مصادر التوتر الاجتماعي وأنواع الممارسات الاجتماعية الخاطئة، ووضع مؤشرات للاستدلال عليها حال حدوثها، وللتعرف على احتمالات تطورها. الثاني هو إدراج دراسة الآثار الاجتماعية السلبية للقرارات في مجالات أخرى كالقرارات الاقتصادية ضمن مرحلة اتخاذ القرار، وإدراج تكلفة الإجراء الاجتماعي ضمن تكلفة النشاط المتخذ بشأنه القرار. وقد يظهر ذلك أن من الأوفر العدول عن القرار الأصلي والأخذ ببديل تكلفته الكلية أقل لأن انخفاض التكلفة الاجتماعية والنفسية قد يفوق الزيادة في التكلفة المباشرة إن حدثت. وقد تردد مؤخرا الحديث عما يسمى "**التنمية الوقائية**" preventive development، وهي تسمية تتنافى مع طبيعة المقصود بالتنمية، إذ يفترض فيها مواجهة التحديات وتحقيق الطموحات في آن واحد.

(3/1) المنهج الثالث **منهج ارتقائي** outgrowth، وينطلق من المفهوم الحياتي، مستهدفا إحداث نهضة في مختلف أوجه الحياة، لا تتوقف عند مجرد رفع المستوى المادي للمعيشة، وتمكين المواطنين من الحصول على مزيد من السلع والخدمات، بل ترمي إلى تمتعهم **بنوعية أفضل للحياة** بمختلف أوجهها، وتحقيق أقصى قدر من التكافؤ داخل المجتمع كله بأفراده وأقاليمه، ويرجى منه تقليص احتمالات ظهور المشاكل التي تتطلب علاجا، كما أنه يتضمن ما يكفل التحوط للمشاكل قبل وقوعها. ومن ثم فهو يعتبر أكثر المناهج كفاءة، كما أنه يتطلب نظرة كلية إلى الحياة الإنسانية تتفق مع شمولية التنمية.

(ثانيا) من حيث **مدى شمول** النواحي الاجتماعية، إذ يمكن اتباع أحد منهجين:

(1/2) **منهج جزئي** partial، قوامه معالجة كل مشكلة أو قطاع على حدة، مما قد يترتب عليه تنافس كل من الأنشطة الاجتماعية مع باقي الأنشطة، اجتماعية كانت أم غير ذلك، على موارد المجتمع مما يؤثر على كفاية الموارد المخصصة لكل منها، وعلى كفاءة التعامل معها بصورة مباشرة وبشكل غير مباشر، وتتزايد احتمالات ارتفاع الكلفة، خاصة المؤسسية. ويغلب على هذا المنهج الصيغة العلاجية، حيث يكتفي عادة بتناول المشاكل حال أو عقب ظهورها، دون ضمان شمولها جميعا وأخذ التداخلات فيما بينها في الاعتبار.

(2/2) **منهج كلي** comprehensive يعالج مختلف القضايا الاجتماعية ضمن إطار خطط قومية، متناولا القضايا التي يعالجها المنهج الجزئي، وإن لم يتوقف عندها، سواء من حيث الشمول أو أسلوب التعامل. وبحكم اهتمام النظرة التخطيطية بالبعد المستقبلي فإنها توجد فرصة لتطبيق المنهج الوقائي وتتسع لشمول المنهج الارتقائي.

التواصل البشري

انطلاقا من أن "التنمية الاجتماعية" تتجاوز معالجة قضايا أو مشاكل ذات أبعاد فئوية أو إقليمية أو قطاعية، كما أنها لا تقف عند حد التخلص من تلك المشاكل أو تجنبها، فإن العبرة هي بمواصلة الارتقاء المستمر في نوعية الحياة، مع سد المنافذ التي يمكن أن تتسرب من خلالها القضايا المخلة بالتوازنات الاجتماعية. وبحكم شمول نوعية الحياة كافة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للحياة الإنسانية، فإن المنهج التنموي يجب أن يغطي تلك الأبعاد جميعا. وكان من أهم ما تمخض عنه هذا التوجه إدراك حقيقة **موضع البشر من عملية** التنمية، فضلا عن أهمية التواصل فيها فيما بات يعرف **بالتنمية البشرية المتواصلة**. وإذا كان التواصل المقصود يهتم بالبعد البيئي، فإن هذا يعتبر شرطا لازما ولكنه غير كافي، إذ من الضروري أن يقترن ذلك باستمرار تزايد قدرات البشر على العطاء. ومرة أخرى نجد أن مؤشر التنمية البشرية يعاني من قصور يماثل ما شاب مقياس متوسط دخل الفرد. فهو من ناحية يضع معيارا للتقدم يرتبط بما حققته الدول المتقدمة، وهذا بدوره ليس معيارا موضوعيا. من جهة أخرى فإن اعتماد مؤشر التنمية البشرية على متوسط عدة عناصر يخفي وراءه ما ينطوي عليه تباين الإنجازات في نواحي الحياة المختلفة من معوقات. ففي دراسة أجريناها على مصر وغيرها من الدول العربية (غنيّها وفقيرها) اتضح أن متوسط الدخل فيها أعلى منه في الدول القريبة من كل منها في المؤشر العام، بينما لا يتجاوز المستوى التعليمي 70 % مما حققته نفس الدول. أي أنه رغم الفقر الذي يعبر عنه متوسط الدخل فإن هذه الدول تبدو أغنى من نظيراتها، لأن البشر فيها يعانون من درجة من الجهل أعلى من هذه الأخيرة. ولسنا بحاجة للتدليل على أن اقتران الغنى (النسبي) بالجهل يفضي عادة إلى سلوك غير مكتمل الرشاد، فضلا عن أنه يعوق عملية مواصلة النمو، ناهيك عن التنمية. فوفقا لبيانات تقرير التنمية البشرية لعام 1997 بلغت معدلات الأمية في مصر 50 % مقارنة بنسبة 11 % كمتوسط للدول العشر القريبة منها في مؤشر التنمية البشرية العام. وبناء عليه جاء المؤشر العام للتعليم معادلا حوالي 70 % مما هو في تلك الدول. وبينما كان توقع الحياة دون متوسط تلك الدول بحوالي 3 %، فإن الذي عادل ذلك هو أن متوسط الدخل المعدل في مصر كان أعلى بأكثر من 73 % مما حققته تلك الدول. وبعبارة أخرة فإن مصر جاءت في مرتبة أدنى كثيرا مما كان يؤهله لها دخل الفرد فيه رغم تواضعه.

وبديهي أن هذا التباين الكبير في معدلات الأداء في مختلف جوانب الحياة يؤدي إلى إهدار في الموارد وإلى تكبيل عملية التنمية بقيود تحد من بلوغ إنجازاتها التي كان يمكن لتلك الموارد أن تتيح تحقيقها. واستطرادا من هذا فإن تباين الإنجازات على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يحد من فاعلية الجهد التنموي المبذول. وإذا كان العرف جرى على التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية بمعناها العام، بسبب تركيز النمو على البعد الكمي بينما العبرة بالنواحي النوعية، فإن الوقوف عند حد مؤشرات تقارن بين الدول يجعل الأمر يبدو حديثا عن **نمو بشري وليس تنمية بشرية.** فالفلسفة التي تقوم عليها مقاييس التنمية البشرية تضع لها سقفا لا يجري تجاوزه إلا من خلال دخل الفرد. فتوقعات الحياة لا تستمر في الارتفاع بدون نهاية، بل ويتباطأ ارتفاعها عندما تصل مراحل متقدمة، لأسباب طبيعية وليس نتيجة تباطؤ التنمية ذاتها. والتعليم يصل مداه عندما يتم القضاء على الأمية ويتم قيد جميع التلاميذ في مختلف مراحل الدراسة. عندئذ يتوقف ارتفاع مستويات النمو البشري إلا فيما يتعلق بارتفاع الدخل، وحتى هذا يعدّل بحيث تعني الإضافات إليه درجات متناقصة من الإشباع. بل إن عددا من المؤشرات يقاس بالرجوع إلى الدول المتقدمة، مما يعكس فكرة التقدم والتأخر في صف تقف فيه جميع الدول ساعية إلى اللحاق بمن سبقها، بينما تتوقف حركة تلك التي حققت أعلى درجات التقدم.

على أن مصطلح التنمية البشرية المتواصلة (أو المستدامة) sustainable human development يتضمن ثلاثة أبعاد بيئية. الأول يتعلق بالنفاد الذي تتعرض له موارد طبيعية عديدة، نتيجة استهلاك جانب من المخزون المعروف منها، وهو ما يهدد الأنشطة المعتمدة عليها بالتوقف، ومن النماذج البارزة لهذا البعد النفط وإن كانت معدلات نضوبه تراجعت بعض الشيء مؤخرا. البعد الثاني هو ما يتعرض له كوكب الأرض من تهديدات نتيجة التلوث الذي يثير قلقا حول مصير البشرية في العقود المقبلة. أما الثالث فهو ما يعنيه التلوث بالنسبة للكيانات البشرية الحالية، حيث تتفاوت درجات ونوع التأثر به من موقع إلى آخر. غير أن صفة التواصل للتنمية البشرية لا تقتصر على البعد البيئي، الذي ينصب على العدالة بين الأجيال المتعاقبة. فليس أقل أهمية من ذلك تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية، وتفادي التوترات الاجتماعية التي يمكن أن تجهض الإنجازات التنموية السابقة، وتجعل من المتعذر استمرار النمط الجاري للتنمية.

وإذا عدنا إلى مفهوم النمو الاقتصادي وجدنا أن صفة التواصل كانت ترتبط بالقدرة على توليد رأس المال الكافي لبلوغ حالة **النمو المتواصل بقوة الدفع الذاتي** self-sustained growth، حيث رأس المال هو في النهاية ثمرة عملية النمو ذاتها. بالمثل فإن التواصل الذي يجعل من التنمية البشرية عملية ديناميكية متواصلة التجدد والارتقاء لا يجب أن يستمد من شرط خارجي تفرضه قيود البيئة، بل لا بد له من قدرة ذاتية على التواصل وهو ما يمكن أن نطلق عليه **التواصل البشري** human sustainability. فالتواصل البيئي شرط لازم، أما الشرط الكافي فهو أن تكون المجتمعات قادرة على مواصلة التجدد بنوعيات أفضل للحياة. ومن ثم فمن غير المقبول الأخذ بمفاهيم مبتسرة للتنمية الاجتماعية، إما تضعها في موقع ثانوي بالنسبة للتنمية الاقتصادية، أو تنظر إليها كقضايا ومشاكل يكفي حلها للشعور بالرضا عن إنجاز ما يعتبر تنمية اجتماعية. فالتواصل البشري هو الذي يضع الإنسان بخصوصياته في قلب عملية التنمية، وهو أمر لا يتحقق إلا بتنظيم مجتمعي يمكن الإنسان من العطاء وفي نفس الوقت من التمتع بثمار عطائه ليكتسب بها مزيدا من القدرة على العطاء.

محاولات تنميط الشق الاجتماعي للتنمية

تتميز الحقبة الحالية من الحياة الإنسانية بطغيان البعد العالمي، الذي دفع البعض في أعقاب الحرب العالمية الأولى إلى المناداة بالعالمية universalism، وتحول هذه الدعوة إلى إقليمية regionalism بعد الحرب العالمية الثانية، بحثا في الحالين عن استتباب السلام بدلا من الحروب التي دمرت جانبا غير قليل من إنجازات البشر. غير أن الأمر تحول مؤخرا إلى ادعاء بنمو عناصر تجعل من العالم قرية كبيرة، وهو ما يفسره البعض على أنه يقود البشرية إلى أنواع من الإجماع ترسمها الحضارة الغربية السائدة. فخلال الإعداد لمؤتمر قمة التنمية الاجتماعية ذكر صومافيا (سفير شيلي لدى الأمم المتحدة) المكلف بالإعداد للقمة أنه رغم أن لكل منا في هذا العالم هويته الذاتية، وثقافته ووقائعه الشخصية، فإنه قد تم نوع من الإجماع السياسي على سيادة الديمقراطية والإجماع الاقتصادي على اقتصاد السوق كآلية كفئة لتخصيص الموارد، وأن هناك فرصة في القمة الاجتماعية لبناء الإجماع الثالث والجوهري من أجل تنمية الكوكب ورخائه، وهو **الإجماع الاجتماعي** الذي يُكسب الإجماعين السابقين القدرة على الاستدامة، ويُدخل الأخوّة والتضامن كأحد المكونات الأساسية للعلاقات الإنسانية في هذه القرية الكوكبية الشاسعة. ومع ذلك فإن المشروطيات التي بنيت على الإجماعين السابقين دفعت اليونيسيف مثلا إلى للبحث عن "وجه إنساني" للتكيف المفروض، وأسفرت عن تحويل الرفاهة الاجتماعية إلى رعاية اجتماعية تقيم "شبكات أمان" تتلقف ما يتساقط فيها من ضحايا التنميط الاقتصادي، وهو أقصى درجات السلبية في التعامل مع التنمية الاجتماعية. بالمقابل فإن كلينتون، زعيم القطب المهيمن على العولمة، نادى مؤخرا "بوجه إنساني" للعولمة، في شكل الحديث عن معايير العمل وحقوق العمال خاصة من الأطفال ووقع العولمة على الفقراء.

وكما هو معلوم، فإن منظمة التجارة العالمية تقود حملة من أجل تدعيم ما يسمى حق **النفاذ إلى الأسواق**، وذلك بالنسبة للسلع والخدمات ورأس المال، بينما يظل الحظر قائما على انتقال البشر من سوق عمل لأخرى. هذا النوع من النفاذ هو في الحقيقة **نفاذ إلى المجتمعات**، نظرا لما يفرضه التوجه إلى التصدير من استجابة لأذواق المستوردين، وأهمهم من الدول المتقدمة، ولما يعنيه الاستيراد المقابل من التكيف مع أدوات الإشباع التي تفرزها الرأسماليات المتقدمة، بينما يطالب أصحاب رأس المال بمناخ اقتصادي واجتماعي يشجعهم على الإسهام بأموالهم وإقامة منشآت تعمل وفق القواعد التي تتفق والتكنولوجيات المتطورة وما خلفها من مضامين اجتماعية. وتؤدي محاولة الإقتداء بأنماط الحياة التي قامت حضارات أخرى بإنتاجها إلى استنساخ ثقافات غريبة. فعمليات التحديث التي تنقل عن الدول المتقدمة أساليبها في الحياة، لا سيما في الجانب الاستهلاكي تؤدي إلى الإصابة **بالاستلاب الثقافي**، بمعنى أن يطبق المجتمع دون وعي أساليب التعامل التي تختارها المجتمعات المبدعة للحضارة، الأمر الذي يفقده ذاتيته الثقافية. من جهة أخرى فإن قيام المجتمع بالتقبل السلبي لأساليب الإنتاج، وانخراطه في شبكة عابرات القوميات وأسواق المال العالمية دون تطوير لتلك الأساليب وفقا للمقومات الذاتية، يعرضه إلى **المسخ الثقافي** بمعنى أن يبدأ من مقوماته الثقافية الذاتية وينتهي إلى سلوكيات مجافية لها. وإذا كانت دول جنوب شرق آسيا قد نجحت في إحداث تنمية اقتصادية تضارع ما حققته الدول الغربية، ولكن من منظور ثقافي خاص بها، إلا أن الانخراط في شبكة العلاقات التي رسمتها عابرات القوميات وحددت خطوطها أسواق المال، أدى إلى انتكاسة خطيرة، لأنها لم تقم بإعطاء الجانب الاجتماعي حقه من التطوير.

الحاجة إلى منهج جديد

إن الإجماع الاقتصادي الذي أشار إليه صومافيا أفضى إلى مطالبة بالتخلي عن نمط للتنمية يعطي الدولة الدور الأساسي في إحداثها، والأخذ بنموذج بديل ينقل هذه المسئولية إلى الفرد، وكأننا في جدلية بين الاثنين في غيبة صاحب الشأن الأساسي وهو **المجتمع**، الذي يضم مجموع الأفراد ويفرز دولة لا يستقيم وضعها إلا إذا مثلته أصدق تمثيل. فالمجتمع الذي تتسلط فيه الدولة يضعف فيه عطاء الفرد، ومن ثم استحقاقاته في نتاج التنمية التي تتوقف عند ما توفره الدولة، وهو في النهاية غير شامل. والمجتمع الذي يتسيده الفرد تغيب فيه رؤى المجتمع ويقصر أداء الدولة عن تلبية احتياجاته، حتى وإن قيل أنها تمارس سلطات من خلال وضع السياسات وسن التشريعات وصياغة النظم التي يعمل في ظلها الأفراد. فالعبرة ليست بمجرد حسن الأداء، بل بنوعية الاختيار الذي يوجه إليه ذلك الأداء. ويقتضي الأمر تقويم الأبعاد الثلاثة وتصحيح الصلات بينها: السياسي الذي يحدد شكل الدولة، والاقتصادي الذي يرسم دور الفرد، والاجتماعي الذي ينظم حياة المجتمع. هذه النظرة ذات الأبعاد المجتمعية الثلاثة تستقيم مع ما تنادي به التنمية البشرية.

فالتنمية الاقتصادية بصورتها التقليدية المعتمدة على السوق تتخذ مواقف متباينة من الأفراد: فهناك الأفراد الذين يملكون اتخاذ القرارات بالنشاط الاقتصادي وكيفية تطويره، وهناك الغالبية التي عليها أن تتأهل وفقا لما تفرضه التقنيات التي تطورها الفئة الأولى لتعمل كمورد بشري يوظف كغيره من الموارد أو يتعطل إذا لم يكف الطلب عليه. وتتوقف فاعلية ما تقدم على الإسهام في تطوير البنيان الاقتصادي الذي يستمد الإنسان من ناتجه احتياجاته من السلع والخدمات المحددة لمستوى معيشته، حيث يتوقف نصيبه منها على قواعد التوزيع التي تسود المجتمع، والتي قد تتدخل الدولة لتصحيحها. ويرتبط بهذا المنهج مفهوم تنمية الموارد البشرية. على العكس من ذلك فإن التنمية البشرية تعتبر موضوعها هو تنمية الإنسان، مضيفة بذلك بعدا جديدا إلى البعد الذي يعامل الإنسان كمورد، وذلك الذي ينظر إليه كمستفيد. فإذا صح أن الإنسان هو موضوع التنمية، فإن ما يجب تطويره لا يقتصر على البنيان الاقتصادي بمؤسساته الصماء، بل هو **التنظيم المجتمعي** بكافة جوانبه وعلاقاته. ومن ثم فإن دور الفرد يتجاوز التكيف مع متطلبات ذلك البنيان، ليصبح عطاء يسهم في ارتقاء المجتمع، وهو ما يتطلب كونه ينطوي على إبداع وليس مجرد الانضباط في نظم تحددها الآلة. هذا التنظيم يصح إذا ما أفرز **نوعية أفضل للحياة** بكل مادياتها ومعنوياتها، بما في ذلك صيانة حقوق الإنسان الأساسية وفي مقدمتها حق الإنسان في المشاركة في صنع مختلف القرارات التي تمس شؤون حياته.

وينعكس هذا الاختلاف في المنظور التنموي على أسلوب اتخاذ القرار. فالنظرة الاقتصادية تغلب **معيار الكفاءة الاقتصادية** بصورة شبه مطلقة، سعيا لتوجيه النشاط الاقتصادي إلى ما يحقق أفضل تخصيص للموارد المتاحة، بما في ذلك البشر كمورد. ويطبق هذا المعيار في كل من الجانبين الوظيفي والمؤسسي، ويهيمن على مناهج التنمية، كما يتحكم في قواعد إدارة المجتمع، محددا معالم وأدوار المؤسسات التي تتمحور حول الأسواق خاصة الدور الذي يوكل إلى الجهاز الحكومي. وفي ظل هذا يحصل البعد الاجتماعي على موقع ثانوي. ففي عقد السبعينات جرى التركيز على عدالة التوزيع والسعي لرفع القدرة على تلبية الحاجات الأساسية، من خلال عمليات إعادة التوزيع. وفي التسعينات فإن الحديث في الدول النامية التي دخلت في مراجعات لعملية التنمية، واتبعت برامج للإصلاح الاقتصادي، يدور حول معالجة الآثار الاجتماعية السلبية لهذه البرامج، بينما أدى عجز

معيار الكفاءة الاقتصادية عن معالجة البطالة والتفاوت بين أنصبة الفئات والأقاليم المختلفة من حصيلة التنمية، مما أدى للمناداة بتحقيق **العدالة الاجتماعية**. ومثل هذا التوجه يكاد يقرن تلك الكفاءة بالظلم الاجتماعي، الأمر الذي ينتقص من تحقيق كفاءة استخدام أهم الموارد وهو المورد البشري وينشئ تناقضا في مفهوم الكفاءة. وقد انعكس ذلك في تهديد الدول وتجمعاتها، لا سيما ذات الطبيعة الاتحادية، بعمليات انفصال، وتعرض مجتمعاتها لاضطرابات سياسية عنيفة وخسائر اقتصادية فادحة. ومن هنا اكتسبت الدعوة إلى **الاندماج الاجتماعي** أو التماسك الاجتماعي social cohesion أهمية خاصة، إذ يضيف إلى نواحي العدالة الاجتماعية، استقرارا سياسيا وتقاربا اقتصاديا. والواقع أن قضية التنمية بالنسبة للدول النامية، بل وقضية التكامل الإقليمي التي فسرت خطأ على أنها أسواق مشتركة تتحرك فيها التدفقات الاقتصادية دون عائق، هي في الأساس قضايا تقوم على رفع القدرة على الاندماج من منطلق التكافؤ، داخليا وخارجيا على حد سواء. ويتطلب هذا إيجاد ربط عضوي بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، والتخلي عن الفصل بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية التي تعمل على تصحيح نتائج تلك الكفاءة المزعومة.

الكفاءة المجتمعية

إذا كانت الكفاءة الاقتصادية ارتبطت بالمنهج الاقتصادي للتنمية، فإنه من الطبيعي أن يقترن المنهج القائم على التنظيم المجتمعي **بالكفاءة المجتمعية** societal efficiency، التي تعتبر الكفاءة الاقتصادية إحدى مكوناتها وليست صاحبة القول الفصل. وإذا كان من الممكن اعتبار الديموقراطية تعبيرا عن كفاءة سياسية، فإننا نظل بحاجة إلى تحديد لمفهوم للكفاءة الاجتماعية ينفي عن البعد الاجتماعي ما يعانيه من تجزئة وانتقائية نتيجة النظر إليه كعنصر متبقي residual element، يتحمل مسئولية معالجة عواقب ما تفرزه ممارسات مجتمعية خاطئة أو سلبيات تثيرها المشاكل والقضايا التي تسبب فيها كل من النظام السياسي والبنيان الاقتصادي، والتي تعتبر آثارا جانبية، على المجتمع تقبلها حرصا على كفاءة اقتصادية لا بديل عنها. بل إن العمل الاجتماعي أخضع للمعايير الاقتصادية، الأمر الذي انتقص كثيرا من جدواه وفاعليته. وحتى عندما سادت مناهج التخطيط الشامل، ووصفت التنمية بأنها اقتصادية واجتماعية، أو اقتصادية/اجتماعية تأكيدا للتداخل بين الجانبين، تغلبت النظرة الاقتصادية، سواء من حيث طبيعة التدفقات التي تؤخذ في الاعتبار أو من حيث الوحدات الإفرادية micro المقصودة، أو من حيث تجميع هذه الوحدات للوصول إلى المستوى الإجمالي macro، مرورا بالمستوى القطاعي. وبناء عليه فقد خضعت "**القطاعات الاجتماعية**" لأدوات تخطيطية تستمد معالمها من مواصفات القطاعات الاقتصادية. وأفقدت النظرة القطاعية الجانب الاجتماعي جزءا كبيرا من جوهره، بما في ذلك اختلاف **المنظور الزمني** له عما يسود النشاط الاقتصادي، الأمر الذي غلّب النظرة قصيرة الأجل التي تصلح للقرارات الاقتصادية. ورغم أن استراتيجيات التنمية تنصب أساسا على الأجل الطويل، إلا أنها تترجم في النهاية إلى خطط سنوية تصحبها الموازنات الخاصة بمهام الإدارة اليومية، وهو ما يعود فيغلب المنهج الاقتصادي على ما عداه. يضاف إلى ذلك أن النماذج الاقتصادية تعامل المتغيرات الاجتماعية أو المؤسسية كمعطيات في شكل معلمات parameters أو باعتبار أنها تتغير خارج النموذج، فتؤثر فيه دون أن تتأثر به، وهو ما يجافي الواقع.

وقد اتضح ذلك بجلاء في النماذج المستخدمة في الإصلاح الاقتصادي، إذ أن الشق الخاص بالتثبيت هو اقتصادي محض، ولكن له مضامين اجتماعية عميقة الأثر، لا يقلل من شأنها أن التثبيت يسمح بحرية الحركة بالنسبة لما يجري تخفيضه من نواحي الإنفاق العام، لأن الغالب أن ينصب التخفيض بدرجة أكبر على نواحي الإنفاق ذات الطابع الاجتماعي. كذلك فإن شق التكيف الهيكلي، أو بالأحرى إعادة الهيكلة، له آثاره الاجتماعية العميقة، لأنه يضرب في الأسس التي يتم على أساسها التكوين الاجتماعي، من حيث ملكية رأس المال، ومدى استقرار وكفاية التوظيف، وتحديد مراكز اتخاذ القرارات التي تنعكس على توزيع الدخل من ناحية، وعلى توجهات الاستثمار وما ينجم عنه من منتجات وما يتحدد لها من أسعار تؤثر بشكل مباشر على مستويات المعيشة ونفقاتها من ناحية أخرى. ومن هنا تأتي أهمية **الكفاءة الاجتماعية** باعتبارها أحد أركان الكفاءة المجتمعية.

وفي رأينا أن **الكفاءة الاجتماعية** social efficiency يقصد بها تزويد الإنسان بالقدرات اللازمة للتعامل مع مختلف جوانب الحياة، والعمل في الوقت نفسه على بناء الإطار المؤسسي الذي يمكنه من إعمال هذه القدرات على النحو الذي يتيح له بلوغ أفضل مجموعة من الخيارات المتاحة له. هذا التعريف ينطلق من الإنسان في مختلف أنشطته الحياتية، ويسعى إلى مراعاة التكامل بين الأبعاد المختلفة، لاسيما الاقتصادية والاجتماعية، على مستوى الإنسان، لأن هذا التكامل هو الذي يحكم تصرفاته إزاء كل منها وإزاءها مجتمعة. هذه النظرة تختلف عن النظرة الاقتصادية التي تتناول الفرد، سواء كان شخصا طبيعيا أم منشأة، من حيث موقعه من العملية الإنتاجية، ثم يجري التجميع aggregation والتحليل على مستوى التدفقات الاقتصادية، وهو ما تضيع معه التفاعلات الإنسانية الأولية مع هذه النشاطات على مستوى الفرد، وبينها وبين المتغيرات الحياتية الأخرى، بما في ذلك ما يتأثر منها بمشاعر الجماعة community التي يلعب فيها الموقع والثقافة المرتبطة به دورا رئيسيا. ومثل هذه المقاربة تساعد على تجنب الوقوع في تصنيفات للبشر في طبقات تمثل انعكاسا للمتغيرات الاقتصادية المجمعة بعد تجريدها، وتفسح المجال لوضع إنتاجية العناصر المختلفة، وعلى رأسها العمل، في موقعها الصحيح من التنمية، والتخلص من ربطها بنتائج التحليل الحدي، الذي يتخذ ذريعة لربط نصيب الفرد بالناتج الذي يقرره السوق وليس باحتياجاته. كما يترتب عليها التخلص من قصر التنمية على البنيان الاقتصادي وحصر عائدها في إطار أضيق من مفهوم نوعية الحياة بمعناه الشامل للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وما يتطلبه من تنظيم مجتمعي يرتقي بما يقدمه البشر من عطاء، محققا الكفاءة الاجتماعية المنشودة. وهذا هو المضمون الجدير بالاعتبار للتنمية البشرية ذات الأبعاد الثلاثة: تنمية تنصب على الإنسان، بواسطة الإنسان، ومن أجل الإنسان.

وحتى يكون هذا التنظيم قادرا على النهوض بما هو مطلوب منه، يجب أن يستند إلى الأسس الثقافية الذاتية للمجتمعات المعنية. وعلى وجه الخصوص يتعين عليه أن يتجنب التوجهات الداخلية التي تفرز مسخا ثقافيا وأن يقاوم القوى الخارجية المولدة لاستلاب ثقافي. ومن ثم يتعين تنظيف المنظومة الثقافية الذاتية وتوظيفها، والتحول بها إلى أداة لبناء حضارة تجسد مفهوم "**الاعتماد على النفس**" القائم على **الاعتداد بالذات**، وتحقق التنمية المستقلة. إن هذه النظرة تنفي عن هذه التنمية تهمة الأوتاركية التي يحاول أن يلصقها بها بعض الاقتصاديين، كما أنها تتصدى للدعاوى التي تتحدث عن الصراع بين الثقافات والحضارات.

دور المجتمع المدني

إن مفهوم التنظيم المجتمعي يتفادى التقسيم التجريدي للبشر إلى طبقات حسب موقعهم من العملية الإنتاجية وما يقوم عليها من بنيان اقتصادي. فالنظرة المنطلقة من مجمل الحياة الإنسانية بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تجعل من الفرد الواحد عضوا في مجمعات حياتية تتأثر بالاعتبارات المختلفة، وتدفعه إلى أن يسعى إلى توفيق حركات هذه المجمعات من منطلق رغبته في النهوض بنوعية حياته بأبعادها المختلفة. ومن هنا تأتي أهمية التشكيلات المختلفة وما يحققه الإنسان من ترابط بينها، سواء ما يقع منها ضمن النطاق الاقتصادي (الفردي) أو السياسي (الحزبي والحكومي) أو ما يطلق عليه إسم وحدات **المجتمع المدني** ذات الدور المزدوج: سد الفراغ الذي يتزايد بسبب الحملة الموجهة إلى تخلى الدولة عن الكثير من الوظائف التي كان عليها أن تتحملها نتيجة عدم إقدام القطاع الخاص عليها خاصة في النواحي الاجتماعية، وتصويب الأسس التي تحكم دوال اختيار الأفراد، سواء في الإنتاج أو الاستهلاك. ولسنا بحاجة إلى التذكير أن قضايا البيئة، والتواصل التي بنيت عليها، تتطلب مثل هذا التعديل.

وإذا كانت الدول المتقدمة قد حققت قدرا من التوافق الاجتماعي مكنها من تصويب تنظيماتها المجتمعية، فإن الدول الأقل تقدما، بما في ذلك الدول في مرحلة الانتقال، تحتاج إلى توفير مقومات قيام منظماتها المدنية على نحو متكامل، وهو ما يتطلب:

- سلامة الهيكل المؤسسي القومي لهذه المنظمات، وانبثاقه من المقومات الوطنية منهجا وموارد، لا سيما في ظل محدودية التجربة وقصور الموارد المحلية والتأثر باختيارات يغلب فيها التوجه للخارجي وضعف الصلة بواقع المجتمع المحلي، وعدم التناسب مع الأولويات القومية، مما يؤدي لتعميق دواعي التفكك الاجتماعي.
- عدم تحول المنظمات التي تنشأ بقصد رعاية مصالح شرائح مغبونة إلى أدوات صراع من نوع جديد، تحظى فيه بعض الفئات بقوة سياسية واجتماعية تكسبها وضعا أكثر تميزا، بينما يزداد تهميش الفئات التي لا تملك إنشاء منظمات خاصة بها، وتفتقد وجود من يرعى شؤونها.
- المتابعة المستمرة من قبل المجتمع، وتدخلا محسوبا من جانب الدولة يستهدف استكمال الهياكل وتوافق الأداء واتساقه مع الأهداف المجتمعية. على ألا تتحول المتابعة والرقابة المركزية إلى أداة شل لفعاليات تلك المنظمات، أو لتطبيق الممارسات التي تسببت في إحداث التفكك الاجتماعي.
- القدرة على العطاء خارج الحدود. ولهذا الأمر أهميته بالنسبة لمقومات التكامل العربي، حيث يؤدي التقارب الثقافي والاجتماعي والسياسي إلى تعزيز الأداء المحلي من خلال التعاون الإقليمي (نموذج المجلس العربي للطفولة والتنمية)، كما تستطيع بعض هذه المنظمات المساهمة في حل مشاكل الاندماج لفئات وطنية تعيش في دول عربية أخرى، في ظل الحركة البشرية الضخمة الجارية.
- بالمثل فإن التعاون بين هذه المنظمات على مستوى العالم الثالث وأقاليمه المختلفة، وتبادل الخبرة والمعلومات يعزز من فاعليتها. ويشار في هذا الصدد إلى أن نجاح الجهود التكاملية الإقليمية تتطلب قدرا من التقارب بين شعوب الإقليم تعجز المؤسسات الرسمية عن تحقيقه، على العكس من المنظمات غير الحكومية التي تستطيع بلورة نواحي التقارب في مجالات اهتمامها.

- تلافي قدرة المناطق الحضرية المتقدمة على الاستقطاب، ودعم قدرات المناطق الريفية على الحركة الذاتية ومساندة الصناعات الصغيرة والقطاع غير المنظم التي يناط بها واجب رئيسي بالنسبة للتعامل مع قضايا الفقر والبطالة. ويعني هذا تعزيز قدرات هذه المنظمات في مجالات خدمات التدريب والإرشاد وتعزيز القدرة على التعامل مع الأجهزة المعاونة للنهوض بشؤون الإنتاج، مثل أجهزة دراسة المشروعات والتمويل والتسويق والتعاقد.
- من جهة أخرى فإن دعاوى تنشيط المنشآت الصغيرة ووحدات القطاع غير المنظم يجب ألا تقف عند حد قصر تعاملها على الأسواق المحلية، المنخفضة الدخل. ويقتضي الأمر اقتراح الوسائل التي توفر خدمات إنتاجية وتجارية لهذه الأنشطة، على نحو يزيد قدرتها على التسويق على المستوى القطري، والتصدير إلى العالم الخارجي، وحمايتها من استغلال القطاعات الوسيطة التي قد تسعى إلى انتهاز جهل المنتجين الصغار بالأسواق ومحدودية قدرتهم على الإعلان. وتلعب **التنظيمات التعاونية** دورا هاما في هذا الصدد.

وتشتد الحاجة إلى الاعتبارات السابقة في مرحلة التحول التي تشهد تراجع دور الدولة وعدم بلوغ الأجهزة الأخرى المستوى الذي يمكنها من الانطلاق لتحمل مسئولياتها الاجتماعية على النحو الكامل.

ورغم تفاوت المنظمات غير الحكومية في الأهداف أو مجال الاهتمام أو النطاق الإقليمي الذي تغطيه، فإن عليها أن تقوم بدور رئيسي في تعزيز منظومة القيم المستمدة من الأصول الحضارية والثقافية للمجتمع الذي تعيش فيه، وأن تأخذ في اعتبارها ما يمر به العالم من تطورات، ومقومات التعايش والتآخي بين مختلف فئات المجتمع، دون مغالاة في الانحياز للمصالح الفئوية التي تعوق التماسك الاجتماعي، وتتسبب في انتشار دعاوى الصراع الاجتماعي. يستوي في ذلك جمعيات التنمية المحلية، والجمعيات العلمية التي تتجاوز المجال العلمي المحدود إلى وضع العلم في خدمة المجتمع، والتنظيمات المهنية بالعمل على تحقيق التوافق بين المصالح الفئوية والمصالح القومية، والإسهام في تقويم دوال الاختيار الفردية لأعضائها. وعليها جميعا أن تقود حملات ضد الفساد وضد فقدان الانتماء، وهي الظواهر التي انتشرت مع تصاعد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، وشيوع موجات التضخم، واشتداد ساعد موجات الكوكبة والعولمة. ويندرج ضمن هذا مطالبة عابرات القوميات بقواعد سلوكية تتفق مع القيم الوطنية.

وقد كانت قضية المشاركة، وما زالت، تتصدر التوصيات الصادرة عن الحوارات حول التنمية، مطالبة بدور للوحدات الصغرى (خاصة المنشآت الإنتاجية) في صياغة القرارات المتعلقة بها التي تتضمنها خطط التنمية. ويقترن هذا بتوفير مناخ ديموقراطي في إطار تنظيم حزبي يسمح بالتعددية وتداول السلطة، ويخضع لمتطلبات الشفافية والمساءلة. والواقع أن المطلوب هو مشاركة الجماهير في اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف مراحل العملية التنموية. وتلعب المنظمات غير الحكومية دورا مهما سواء في بلورة رؤية الفئات المستفيدة بخدماتها لأبعاد التنمية أو تعزيز طاقات أفراد تلك الفئات على التمتع بحياة آمنة، وتزويدهم بما يلزم لتمكينهم من المشاركة مشاركة كاملة في نشاط المجتمع. كما أنها تعاون في تنفيذ برامج التنمية، ومتابعة التنفيذ وتقييم عائده على المجتمع. ويندرج ضمن هذا الجهد ما يوجه للإسهام في تنفيذ خطة التنمية، ومتابعة تنفيذ ما يصدر عنها من سياسات وبرامج، وإجراء القياسات التي ترصد تطور أوضاع أعضائها وتوفير المعلومات لهم وعنهم.

وتضمّن برنامج العمل الصادر عن القمة الاجتماعية تعزيز قدرات وفرص الجميع، لا سيما المغبونين والمستضعفين في إقامة منظمات ترعى مصالحهم، وتمكين مؤسسات المجتمع المدني من الإسهام في صياغة أهداف العمل العام وفي صياغة وتنفيذ السياسات التي تساعد في توجيه موارد الأفراد والجماعات نحو التنمية الاجتماعية. كما طالب بإعطاء المؤسسات المجتمعية المحلية سلطة أوسع في السيطرة على تخصيص الموارد، ومسئولية أكبر في تعبئة الموارد، ومشاركة أكبر في صياغة وتنفيذ المشروعات المحلية، خاصة تلك المتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية وإدارة الموارد والحماية الاجتماعية. ويتصل بهذا إقامة إطار قانوني وتنظيم معاون له يكفل تشجيع إقامة تلك المؤسسات، وإقامة الروابط التطوعية لأغراض سياسية واجتماعية واقتصادية. كما يتضمن إتاحة الفرصة لمن فاتهم الالتحاق بمعاهد التعليم أن يحصلوا على فرصة للتعليم في قنوات غير تقليدية تفتحها لهم مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويعهد إلى تلك المؤسسات بدور هام في إعادة تأهيل الأفراد الذي يتعرضون للانحراف في أعمال العنف وفي تعاطي المخدرات.

العلاقة بين الجوانب المختلفة

أدت المشاكل الاقتصادية التي تراكمت منذ تعرض النظام الاقتصادي العالمي للاهتزاز في السبعينات إلى تغليب متطلبات الإصلاح الاقتصادي الذي استند في جوهره إلى إعطاء الأولوية للاعتبارات الاقتصادية، التي تفترض حرية حركة ومرونة في الأسواق، بما في ذلك سوق العمل، والتركيز على أساليب إدارة الاقتصاد الوطني، ولكنه يقف حائرا أمام المنهج التنموي الجدير بالاعتماد، حتى من وجهة النظر الاقتصادية. ولا شك أن الاختلالات الاقتصادية لها عواقب اجتماعية وخيمة. فالتضخم يحدث خللا في التوزيع بين فئات المجتمع، كما يشترك مع المديونية في إعادة توزيع الدخل في غير صالح الأجيال المقبلة، دون أن تجني الأجيال الحالية فائدة حقيقية. غير أن المغالاة في الالتزام بتجنب سياسات توسع الإنفاق العام (الجاري والاستثماري والتحويلي) حتى لا تتحرك كوامن التضخم مرة أخرى، يحول المشكلة من كبح جماح التضخم إلى إصابة الاقتصاد القومي بالركود على نحو ما هو مشاهد في المرحلة التي تعقب تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي. وبانتهاء برامج الإصلاح الاقتصادي تصبح الدولة الآخذة بها مواجهة بثلاثة مهام:

- مواصلة عملية التنمية، التي تكون شبه متوقفة خلال فترة الإصلاح.
- معالجة الآثار الاجتماعية السلبية لهذه البرامج، خاصة ما تحدثه من بطالة وفقر.
- القضاء على العلل الاجتماعية المصاحبة للتخلف، والتي كانت دافعا إلى بعض السياسات التي أفضت إلى اضطراب كل من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

والتحدي الأول الذي يواجه عملية التنمية هو أنه لم يعد من المقبول أن تقترن التنمية باتساع نطاق الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي، أو باستبعاد قطاعات واسعة من المواطنين من المشاركة على الأصعدة المحلية والقومية في صنع السياسات التي تؤثر على حياتهم، سواء باستشارتهم مباشرة حول هذه السياسات، أو بقيامهم باختيار المسئولين الذين يكلفون برسم هذه السياسات ووضعهم في موقع السلطة وتحديد جدارتهم بالبقاء فيها. وفي الاقتصادات الآخذة بنظام السوق يتزايد التوجه نحو أسلوب للمشاركة يساهم فيه المتضررون من تفشي البطالة وانتشار الفقر في حل مشاكلهم دون اعتماد مفرط على نظم الضمان الاجتماعي، وذلك بتوسيع قاعدة

ملكية رأس المال من خلال ما يسمى في الولايات المتحدة بيت التقاعد الصناعي industrial homestead، أو بتشجيع الملكية الرأسمالية الصغيرة وهو ما أخذت به بريطانيا، حرصا على عدم عودة الدولة إلى لعب دور رئيسي في موازنات المجتمع والاقتصاد، أو إقامة دولة الرفاهة التي راجت فكرتها في منتصف القرن الحالي. فالأساس هو أن مساعدة المتضررين لا تتم بقيام الدولة بحل مشاكلهم، بل بمساعدتهم على مساعدة أنفسهم.

وسواء في عمليات الإصلاح الاقتصادي أو نماذج التنمية التي تنطبق من مقاربات اقتصادية ليبرالية، فإن القاعدة العامة هي **التتابع في جوانب التنمية** بحيث يمكن، بل ويفضل، التركيز في البداية على البعد الاقتصادي ثم الانتقال من قاعدة اقتصادية صلبة إلى أبعاد أخرى، اجتماعية وسياسية، سواء في الجانب الوظيفي الذي يتناول دورة نشاط اقتصادي واحدة، أوفي الجانب الهيكلي ليمتد حقبا زمنية متعاقبة يحدث بعدها تحول إلى نظم تفسح مجالا أكبر للأبعاد الاجتماعية والسياسية. هذا التعاقب يعطي أولوية شبه مطلقة إلى اعتبارات الكفاءة الاقتصادية، بغض النظر عن العواقب الاجتماعية والسياسية، يليها إفساح مجالات أكبر أمام العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي والاندماج الاجتماعي. ويستوعب الجانب الوظيفي هذا الانتقال من خلال إدراج كلفة الجانب الاجتماعي في آليات التسيير الاقتصادي، بما في ذلك تقبل بعض الإبطاء في تطبيق هذه الآليات. وفي هذا السياق تأتي سياسات إعادة التوزيع في نوع من العقد الاجتماعي، الذي يجيز حصر النسبة الغالبة من المكاسب في فئة بعينها خلال عملية التوزيع المصاحبة للإنتاج، مع استرضاء الفئات التي لم تشارك فيها من خلال عمليات إعادة التوزيع. ويتوقف نجاح مثل هذا الأسلوب على سلامة صياغة هذا العقد، بمعنى أن يستطيع أطرافه التعبير عن مواقفهم دون الحاجة إلى التمرد على النظام السائد على نحو ما شهدته فترات تنفيذ برامج التثبيت وإعادة الهيكلة. أما الانتقال الهيكلي فغالبا ما يأتي في أعقاب موجات من التذمر الاجتماعي بسبب ما يعمقه من سطوة فئات المصالح، وهو ما يعجل به بعض السلبيات التي تهدد استمرار الرخاء الاقتصادي.

ويتمثل المأزق الذي تقع فيه الدول التي أخذت بالإصلاح الاقتصادي وفقا للنموذج النيوكلاسيكي في أن القضايا الاقتصادية التي يسعى إلى علاجها سوف تعود سيرتها الأولى، بمجرد تخفيف الإجراءات التي أريد بها تصويب الاختلالات. فمحاولات تخفيف ضائقة الركود التي تنجم عن كبح جماح الطلب، تطلق قوى الطلب الاستهلاكي الذي جرى كبته. وليس من المؤكد أن تكون سياسة الإنتاج بغرض التصدير حلا ناجعا لتجنب الحاجة إلى توسع الطلب المحلي، فتقلبات الأسواق الدولية ليست أقل حدة من التقلبات الداخلية. ويتمثل التحدي الأساسي الذي تواجهه هذه الدول في الاقتراب من مفهومٍ للتنمية يعتبر أنها عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية معا، كما يتناول الثقافة الوطنية، وهو مدفوع بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية. وهو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام، وتسمح باستمرار التنمية؛ ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياء وتجديدا وتواصلا مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية. فالمطلوب هو مدخل متكامل يضم جوانب أخرى مثل التغيرات المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة والتدريب والسياسة الضريبية والحماية الاجتماعية. ومن الناحية السياسية يمكن القول بأن التنمية تعني تواجد الدولة التي تتمتع بالفعالية إلى جانب مجتمع تتبلور معالمه في تنظيم يتيح لجميع الفئات والمحليات المشاركة في عملية التنمية، ليس تنفيذا فقط، وإنما توجيها وإبداعا، في ظل توظيف للثقافة القومية واحترام للعقيدة الدينية.

الخلاصة - موقع البعد الاجتماعي من الاستراتيجية التنموية الشاملة

بدأ البعد الاجتماعي يحتل مساحة متزايدة من الاهتمام، في الدول المتقدمة والدول النامية، بما في ذلك الدول حديثة العهد بالتصنيع أو تلك التي تسعى إلى تطبيق نظم ليبرالية من خلال برامج إصلاح اقتصادي. ويحدث هذا رغم سيادة النهج الاقتصادي الكلاسيكي في تناول شؤون إدارة وتنمية الاقتصاد، بل وبسببها. وشاع استخدام مصطلحات كالتنمية الاجتماعية والتنمية البشرية المتواصلة، للدلالة على أهمية البعد الإنساني إلى جانب البعد الاقتصادي. وتسعى هذه الدراسة إلى وضع البعد الاجتماعي في موقعه السليم، كمكون اجتماعي لتنمية شاملة لجميع أوجه الحياة الإنسانية. وقادنا هذا إلى تبين مدى القصور في المضامين السائدة لما يسمى التنمية الاجتماعية والتي جعلت منها عنصرا ثانويا في تنميةٍ هي في جوهرها اقتصادية، يعالج مشاكل يتعرض لها المجتمع، أو قضايا تعاني منها بعض فئاته أو أقاليمه. وتشتد خطورة هذا القصور حينما يستقر الرأي على إرجاء البعد الاجتماعي إلى مرحلة التوزيع لناتج يتحكم فيه البعد الاقتصادي بغض النظر عما يسببه ذلك من سلبيات اجتماعية. وتزداد أهمية هذا الاعتبار حينما يجري الأخذ بالمنهج الليبرالي الداعي إلى الانفتاح على رأس المال الأجنبي والأسواق الخارجية، نظرا لغياب آلية لإعادة التوزيع على المستوى العالمي. وتؤدي غلبة النهج الاقتصادي إلى معاملة البعد الاجتماعي على أساس قطاعي وهو ما يجعله غير قادر على أن يجاري القطاعات الاقتصادية في معايير انتقاء مشاريعها وتخصيص موارد لها، فضلا عن افتقاد النظرة الشاملة التي تلحظ التشابكات بين هذه القطاعات من وجهة نظر إنسانية. ويغلب على حالات التعامل مع المشاكل الاجتماعية الأسلوب العلاجي، الذي تزداد جدواه كلما كان مبكرا. ويفضل الأخذ بمنهج وقائي، دون أن يعني ذلك دعوة إلى ما أطلق عليه "التنمية الوقائية"، كما يفضل تحميل الأنشطة المفضية إلى مشكلات اجتماعية بتكلفة علاجها، بدلا من أن تتحملها قطاعات الخدمات المسئولة عن العلاج. وحينما يتحول العمل إلى الأخذ بمفهوم حياتي يقود إلى الارتقاء بنوعية الحياة، نكون قد بلغنا مجال ما يمكن اعتباره تنمية اجتماعية، أو بالأحرى مكون اجتماعي للتنمية الشاملة.

غير أن الشق الاجتماعي يجسد الهوية الذاتية للمجتمعات المعنية، ومن ثم فإنه يجب أن يراعي الخصوصية الثقافية وأن يتفادى كلا من المسخ الثقافي والاستلاب الثقافي، محققا التنمية المستقلة المبنية على الاعتماد على النفس وعلى الاعتداد بالذات. ولهذا الأمر أهميته في ظل ما تذهب إليه ضغوط العولمة من دعاوى لإقامة ما أسمي "إجماع اجتماعي" يوازي الإجماع في المجالات الأخرى، حتى وإن تمثل هذا في الدعوة إلى الاندماج الاجتماعي، حيث لا يتم هذا إلا في مجتمع أو مجتمعات متجانسة ومتقاربة. وهذا أمر يتعرض من خلال التطورات الحديثة في النظام العالمي إلى ما يمكن تسميته نفاذا إلى المجتمعات، متسترا وراء النفاذ إلى الأسواق. وفي الحملة متعددة الأبعاد على تدخل الدولة يجري التعرض إلى تأكيد دور الفرد في مواجهة الدولة، بينما الأصل في الأمور هو المجتمع. وأصبح الأمر لا يقتصر على الحاجة إلى عدالة اجتماعية، بل أصبح الاندماج الاجتماعي وما يتطلبه من اندماج وتقارب اقتصادي هو الأساس. والمشاهد أن القطاعات التي حصلت على نصيب لا بأس به من الرعاية كانت هي التعليم والصحة، اللذين خصصت لهما دراسات اقتصادية متخصصة. ورغم أن البعد الإقليمي قد خصص له فرع يهتم باقتصادياته، إلا أن غياب المنظور الاجتماعي الموازي أدى إلى تغليب معايير الكفاءة الاقتصادية. وهناك حاجة إلى معالجات اجتماعية لباقي القطاعات، لا تقتصر فقط على

القطاعات المصنفة على أنها قطاعات خدمات اجتماعية، بل لا بد أن يشمل ذلك الامتداد إلى الأبعاد الاجتماعية للقطاعات الإنتاجية ولمشاريع التوسع العمراني. كما أنه لا بد من إدراج دراسة هذه الأبعاد في تقييم المشروعات، بما في ذلك المشروعات التي يتولاها القطاع الخاص.

وقد كشفت مؤشرات التنمية البشرية عن خطورة وضع الأمية في مصر، مما يترتب عليه إهدار قدر كبير من التنمية التي كان يمكن للدخل المتحقق أن يوفرها. من جهة أخرى فإن صفة التواصل لا يجب أن تُقصر على تحررها من القيود البيئية، إذ أن التواصل الأجدر بالاعتبار هو التواصل البشري، الذي يحيل نوعية الحياة إلى قدرة للبشر على العطاء من خلال تنظيم مجتمعي يتصف بالكفاءة المجتمعية، التي تضيف إلى الكفاءة الاقتصادية كفاءة سياسية قائمة على المشاركة الفعالة، وكفاءة اجتماعية. وتساعد هذه النظرة إلى تفادي التقيد بالأسلوب الذي يعتبر المعالجة الاقتصادية مرحلة أساسية، تليها في مراحل قد يطول انتظارها تشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية.

ومن ثم تظهر الحاجة إلى بناء **استراتيجية شاملة التنمية** تنفي هذا التعاقب في تناول القضايا على النحو الذي يجعل النواحي السياسية والاجتماعية تابعة للاقتصادية. هذه الاستراتيجية تأخذ في الاعتبار أبعادا أخرى، وجوانب مؤسسية تتجاوز مؤسسة السوق ومؤسسة الدولة التي تسعى إلى ارتداء ثياب الأعمال، وتتوجه نحو إعادة هيكلة المجتمع وليس فقط الاقتصاد، والدور الذي تلعبه الدولة والذي يسود اتفاق على أنه جديد وإن تفاوتت الآراء حوله. ومن وجهة النظر الاجتماعية فإن الاستراتيجية يجب أن تتضمن الأبعاد التالية:

- معالجة المشاكل الاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع في فترة الأساس، والمتوقع أن تظهر خلال عملية التطور نتيجة تفاوت مسارات الظواهر الحياتية المختلفة، بما في ذلك ما تنقله المتغيرات الخارجية، والتطورات في البيئة العالمية، إلى المجتمع الوطني. وتظهر مؤشرات التنمية البشرية السائدة أن هناك جهدا كبيرا مطلوبا من أجل استئصال الفقر والقضاء على الأمية وتوفير فرص العمل المنتج والمستقر عند مستويات إنتاجية مرتفعة وتحقيق التكافؤ الإقليمي. من جهة أخرى فإن صياغة الاستراتيجية يجب أن تتضمن تفادي تكرر ظهور هذه المشاكل أو غيرها مستقبلا، وإقامة نظم للتنبيه المبكر، التي تنذر بالمشاكل وبتطورها في مرحلة مبكرة، وتلفت النظر إلى الفرص المستجدة التي يمكن أن تحقق كفاءة أعلى وتكلفة أقل في السبل المعتمدة لمعالجة المشاكل.
- تقديم العون للفئات المتضررة نتيجة للمشاكل سالفة الذكر، أو بسبب ممارسات اجتماعية تتسبب في غبنها وتهميشها، سواء بسبب هشاشة في تكوينها، أو اضطراب في البنيان الاجتماعي، أو ما يتعرض له المجتمع من تغيرات بحكم عملية التطور ذاتها. وإلى جانب الاهتمام التقليدي بالأطفال والمعوقين، تزايد الاهتمام مؤخرا بالمرأة ومشاركتها في التنمية، خاصة مع تفشي ظاهرة تأنيث الفقر، وتزايد العبء على ربات البيوت مع استمرار حركة الهجرة. كما أن تحسن توقعات الحياة قد أدى إلى تزايد وزن فئات الشيوخ، وما يعنيه هذا من توفير مصادر الإعالة والرعاية الصحية وشغل أوقات الفراغ بالنسبة لهم. غير أن القضية التي ينتظر أن تأخذ أبعادا متزايدة فهي قضية الشباب، خاصة مع تعرضهم لمعدلات بطالة متزايدة ولسرعة تقادم معارفهم رغم ضخامة حجم المعلومات التي يتلقونها في التعليم، وهو ما زاد من إحباطات الخريجين وحدة مشكلة بطالتهم.

- معالجة التفاوت الإقليمي، الذي تزداد حدته وسرعة تغيره مع تعرض أنشطة عديدة للركود، مقابل حصول بعض المناطق على موقع متميز نتيجة تركز القطاعات سريعة النمو فيها، مع ما يتبع ذلك من تفاوت في توزيع البنية الأساسية عليها. وتؤدي عملية الاستقطاب التي تترتب على تركز الوفورات الخارجية في مراكز النمو إلى ازدياد التفاوت، خاصة في الأوضاع المعيشية المرتبطة بالتباين في أوضاع الإسكان، ومعدلات التكدس وما يترتب عليها من أمراض اجتماعية. والمشاهد أن التطور العالمي يدعو إلى اهتمام الدول المتقدمة بـتقريب الفوارق الإقليمية داخلها، مع التباعد في نفس الوقت عن الدول المتخلفة، وهو ما ينعكس على الموقف من الهجرة من دول الجنوب إلى الشمال من أجل تحسين أوضاع أسر المهاجرين ومجتمعاتهم. ويعتبر هذا أحد العناصر في مقترحات الاتحاد الأوروبي بشأن اتفق المشاركة معه. يذكر في هذا الصدد أن الفترة المقبلة سوف تشهد تضييقا لفرص الهجرة إلى الدول العربية بسبب أزمة النفط المنتظر استمرارها لوقت غير قصير.
- تحقيق النظرة المتكاملة إلى الأبعاد الاجتماعية، أي اتباع منهج إيجابي نحو التنمية الاجتماعية من خلال منظور حياتي ارتقائي شامل يتضمن:
  - الارتقاء بنوعية الحياة بمختلف أبعادها، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مع ضمان التكافؤ الذي يقضي على ظاهرة سوء التوزيع، وذلك بغرض تمكين empowerment مختلف فئات المجتمع من العطاء وتحقيق التواصل البشري، والإسهام في التنمية المتواصلة.
  - إيجاد الترابط بين مختلف القطاعات الاجتماعية، وهو ترابط يتجاوز ما يجري الالتجاء إليه من الجانب الاقتصادي والذي يقوم على علاقات المدخلات والمخرجات الإنتاجية. فهذه النظرة تجعل العلاقات تتخذ شكل مدخلات سلعية للحصول على منتجات خدمية، دون أن تستوعب أثر كل من القطاعات الاجتماعية على الحياة البشرية، ومن ثم التفاعل مع بعضها البعض.
  - النهوض بالتنظيم المجتمعي بمساهمة من جميع الأطراف، الدولة والأجهزة المحلية والأفراد وقطاعات الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني. ويعني هذا اتساع الاستراتيجية لتشمل النواحي المؤسسية التي غالبا ما تحصر في نطاق الأجهزة الرسمية، المركزية والمحلية ووحدات قطاع الأعمال العام. كما أنه يتطلب تطرقها إلى النواحي الوظيفية، وبوجه خاص استقامة العلاقات بين هذه المؤسسات بما يكفل تحقيق الكفاءة الاجتماعية.

ويراعى عند ترجمة هذه الاستراتيجية إلى خطط وبرامج ومشروعات أن يجري الاحتكام إلى معايير الكفاءة المجتمعية، فلا تترك الكلمة الأخيرة لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية بل لا بد من إعطاء الكفاءة الاجتماعية موقعها المناسب. ونقصد بالكفاءة الاجتماعية، تزويد الإنسان بالقدرات اللازمة للتعامل مع مختلف جوانب الحياة، والعمل في الوقت نفسه على بناء الإطار المؤسسي الذي يمكنه من إعمال هذه القدرات على النحو الذي يمكنه من بلوغ أفضل مجموعة من الخيارات المتاحة له.